فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدا فهو من باب الضارب زيد
كما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف
بقوله وضعف الواهب الاتة الهجان وعبد اى يعنى هذا القول ضعيف
لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب
زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه نشوب مصادرة على المطلوب
اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على
الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه ولانه قد يحتمل في
المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث
جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون
العطف والبيت بتمامه شعرا الواهب الاتة الهجان وعبدا عوذا يزجي
خلفها اطفالها اى ممدوح الواهب الاتة الهجان اى البيض من
النوق تستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للاتة او بدل عنها
او من قبيل التلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدا اى
راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدا حقيقة
باضافته لا دنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اى حديثات

اى حديثات النتاج حال من الاتة نزجى بالزاء المعجمة والجيم على
صيغة المعلوم المذكر اى يسوق فاعله ضمير العبد وطفلها منصوب
على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث فاطفالها مرفوع على انه
مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف
الروى من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضارب
فاجاب المصنف بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعنى كان القياس عدم
جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على
الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان
آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعولية ووجه الحمل ظاهر
في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام التعريف
وكلاهما مشتركان مفقودين بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه
قياس مع الفارق والضارك يعنى انما جاز الضارب بك مع ان
القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضارب بى والضارب
وغيرها فيمن قال اى في قول من قال يعنى سيبويه واتباعه انه
اى الضارب في الضارب بك مضاف دون من قال انه غير مضاف

Copyright © King Saud University